(الانسان المناسب في المكان المناسب) هل افرغت من معناها؟

الخبرة العراقية ضياع دائم وهجرة مستمرة

قضية "الخبرة العراقية" والهدر المتصل بها لايمكن ان يتحسسها الا اولئك الذين جرحوا في وجدانهم وكرامتهم ممن يملكون الخبرة وقد سكنوا احدى زوايا الحياة يمارسون اعمالاً لا علاقة لها بما يملكونه من خبرة، رئيس مهندسين متخصص بتصميم القوالب يعمل حلاقاً، والاف الفنيين من (الكوادر) الوسطية والهندسية ممن كانوا يعملون في شركات التصنيع العسكري يمضون اطول اجازة مدفوعة الراتب، بين السوق والبيت، بعضهم فتح دكاناً والاخر امتهن السياقة فيما ادمن آخرون مشاهدة الفضائيات والثرثرة في المقاهي. تعالوا نقرأ واقعهم بروية.

لماذا تنجح الكفاءات العراقية في المهاجر وتفشل في موطنها؟

علي المالكي

ظاهرة متعددة الاوجه

ان تضييع، وضياع الخبرة العراقية ظاهرة متعددة الاوجه اقتصادية، وسياسية واجتماعية ونفسية، وثقافية، وفي كل اوجهها تعكس مظاهرمن التخلف الشامل الذي يغلف حياة العراقيين على وجه العموم، فمن الناحية الاقتصادية تشير هذه الظاهرة الى ادارة فاسدة للموارد البشرية، وهدر للمال العام، فالأموال الطائلة التي تنفق على عملية التعليم، تضيع هدراً سواء هاجر الانسان الذي انفقت الدولة على تعليمه او بقي داخل البلد لان النتيجة واحدة وهي ان توظيف المعارف العلمية التي اكتسبها يتلاشى حين يضطر لممارسة اعمال لا علاقة لها بما تعلمه، مهندس زراعي يتعلم النجارة ويفتح ورشة للنجارة مثلا، ومن الناحية السياسية يشير التاريخ السياسي للبلد الى ان السياسيين كانوا لا يوظفون ويستثمرون الا أولئك الاتباع من حملة الشهادات، فالمناخ السياسي هو الذي يتحكم بالعمل الذي يمارسه الإنسان والمنصب الذي يحتله، واليوم وبعد عامين ونصف من التحول السياسي في البلاد نجد الامر ذاته يتكرر.

فلماذا ينجح العراقي حين يترك العراق فيتحول الى جراح ماهر او استاذ بارع ا وصاحب مؤسسة تجارية او إعلامية ضخمة؟

تساؤل طرحه مهتم بالموضوع واجاب عليه بالقول:

"ان المبدعين من اصحاب الخبرة والكفاءة- يواجهون ضغوطاً شديدة متنوعة وأزمات لا حصر لها ومن مظاهر الضغوط انهم لا يلقون من رؤسائهم التقدير الكافي، بل يلقون احيانا الاهمال والصدود والسخرية"!

آراء في الخبرة

وفي محاولة لتنشيط التفكير بهذه الظاهرة، استطلعنا آراء عدد من المهتمين واول من ادلى برأيه المستشار الثقافي لجمعية حقوق الانسان حازم الصافي يقول الصافي "من خلال دراستي لموضوعة هجرة العقول الى خارج العراق وجدت ان سوء التعامل مع الخبرة داخل البلدان النامية كان سبباً رئيساً من أسباب تلك الخسارات البشرية الكبيرة. أنا أتحدث معك الان وقد عدت للتو من مواجهة تمثل انتهاكاً صريحاً لـ"الخبرة" ولمفهومها، مقابل الانصياع المُنظم لمفهوم الروتين او البيروقراطية الادارية، محاضر يقدم محاضرات في فلسفة الاعلام وتقنيات الاتصال وهذا المحاضر معروف عنه انه لم يقرأ جريدة، ولا يؤمن بدور الاعلام اطلاقاً اما المستمعون فهم من المختصين بتقنيات الاتصال وفلسفته وهم مهيأون معرفياً لأخذ دور المستمعين. الخبرة إذن منحى لصالح المؤهل الشخصي الذي يخضع للمزاج عند تعريفه وهذا أمر خطر جداً يترك اثاراً سلبية خطرة على المشهد الفكري في العراق. واما عملية ايجاد حل لهذه المعضلة فيتعلق ربما بإنشاء مكتب استشاري للخبرات التي لا تخضع للتوصيفات التقليدية للخبرة، كالشهادة الجامعية والتقادم في الخدمة، كما ادعو عبر جريدة (المدى) الى منح المفكرين فرصة معقولة لقيادة عملية التنمية المستديمة، إذ لا يعقل ان يخطط للمشهد الفكري، على سبيل المثال بيولوجي لا يؤمن بقدرة نظرية المعرفة المجردة على التعاطي مع المشكلة الراهنة).

العمر والخبرة

كامل القره غولي مدير المصرف الصناعي في الفرات الاوسط عن موضوعة الخبرة من ناحية العمر والتشريعات الخاصة بسن التقاعد، قال: (العمل والمسؤولية، امانة وتكليف الإنجاز مهمات الخدمة العامة والخاصة في كل زمن وموضع). أتمنى ان نغادر مرحلة القرارات الى مرحلة القوانين والمشاريع عبر مؤسسات تشريعية، فلقد دفعنا ثمن فترة القرارات باهظاً ومضنياً ولهذه الطروحات كنا نعمد الى اطالة فترة السن القانونية للتقاعد لاكثر من ثلاث وستين سنة على ان مثل هذه المشاريع تغفل احياناً المعايير الجسمانية والناحية البيولوجية والمتوسط العمري للانسان، لدينا لائحة تقييم الاداء ودرجته ومقدار العطاء والانتاجية ونوعيته على خلفية ان الخدمة العامة والتكليف الوظيفي الخاص والعام لهما شروط ذاتية وموضوعية وعلى أسس منهجية علمية مدروسة مع بيان ان التشريع حول السن القانونية للتقاعد بالعمر المذكور قد الجأت أليه ظروف تاريخية ومراحل زمنية قلت فيها الاختصاصات وقل اصحاب الخبرة، ولحرص المشروع على الاستفادة القصوى ولسد النقص من تلك الخبرات المتراكمة و(الكادر) المتمرس.

حين تندرس الخبرة

واليوم ونحن نعاني اهدار الكفاءات الشبابية العلمية من الخريجين وبكل الاختصاصات الإنسانية والعلمية إذ يبتلع شارع الرغيف المر للحصول على فرص العمل غير المتحققة بسبب القرارات الجائرة وغير المسؤولة الى حد التخريب، فنجد ان تلك الكفاءات الناشئة بعد جهد جهيد، وعطاء زمني، تبدأ بالاندراس والتضاؤل والخفوت في المستوى العلمي للخريجين منذ مغادرتهم مقعد الدرس والمختبرات مالم يتم شحذه وتشذيبه بالممارسة الميدانية، بينما يغادر البعض على غير هدى بحثاً عن فرصة ملائمة، أو يجد فرصة سنحت له الى بلدان بائسة لعن الله صدام على ما صرنا اليه.

دعوة للتقاعد

القره غولي يدعو الى احالة كبار السن على التقاعد متسائلاً (ترى ما هي العلمية والامانة والمسؤولية الوطنية بابقاء اناس تجاوزوا السن القانونية مع ان درجة عطائهم تضاءلت بعد ان اخذ منها الزمن ما أخذه؟ وبنفس الوقت تسبب بهجرة وخسران كفاءات شابة في قمة العطاء ومن الاجدر ان تتسلق سلم مراحل العمل . وان الفجوة الزمنية بين تشريع القانون المذكور وأواسط القرن الفائت وظروفه وبين الواقع الحالي للخبراء والمختصين واعدادهم يتطلب اعادة النظر بالتشريع السالف وتخفيض السن القانونية الى عمر الستين سنة مثلا، إذ من الاجدر والاصوب ان نزيد مرحلة الحصول على الراحة بعد تعب الحياة وفاءً وعرفاناً لاؤلئك المكلفين بالخدمة، وإفساح المجال للخريجين الجدد وعلى الجمعية الوطنية والجهات ذات العلاقة والمختصين تقع مسؤولية ذلك، مع ابقاء ابواب الاستفادة من (الكادر) والخبرات المجربة والمشهود لها بالنزاهة والإخلاص واستمرارية الإبداع بأفراد أبواب في التشريع تسمح بالاستفادة منهم كمستشارين أو هيئات رأي أو اشراف ومراقبة وحسب حاجات المؤسسات الفعلية، وعلى اساس كونهم احتياطياً جاهزاً وعدم وضع باب تكاليف المعيشة والراتب أسباباً للالتصاق بالوظيفة، ولهذا يلزمنا كواجب إنساني وقانوني وأخلاقي ان يتضمن التشريع منح راتب الخدمة الممتازة للمتقاعد البالغة ٢٥سنة خدمة فعلية ميدانية خالصة.

ولو نظرنا الى سني التخرج للاختصاصات العامة وهي بين ٢٢-٢٥ سنة وللاختصاصات الأعلى ما بين ٢٥- ٣٠ سنة لوجدنا ان العمر الزمني للموظف عن نهاية الخدمة الممتازة سيكون ٥٥ سنة وستكون الخدمة الاجمالية في عمر الستين لا تقل عن ٣٠ سنة خدمة فعلية وهنا على الوزارات ان تبدع في استحداث مشاريع تنموية فعالة أو تخطط لإصلاح مؤسسات ومنشآت خاملة اكلتها البيروقراطية والترهل الاداري وأمراض الوظيفة المستمرة والمثقلة بالمحسوبية والحسابات الضيقة.

عن القانون

كما استطلعنا رأي المحامي مهند الدليمي رئيس المكتب التنسيقي لمنظمات المجتمع المدني في بابل، فقال (أولاً ان امتلاك الخبرة وحدها من دون وجود هاجس الرغبة في العطاء يجعل هذا المفهوم ناقصاً وغير مؤثر لان الخبرة يجب ان توظف وتستغل، ولا يتم ذلك الا بوجود رغبة حقيقية لدى الانسان لتوظيف هذه الخبرة خدمة للقضية التي يشتغل عليها، هذا جانب، اما الجانب الاخر فان المؤسسات الحكومية تدعي انها تستعين بالخبرات والكفاءات الا ان واقع الحال يثبت عكس ذلك فالمناصب والوظائف تعطى على أساس المحسوبية والمصالح الشخصية والنفعية والان الحزبية ومؤخراً صرح وزير العدل ان في وزارته ٤٥٠٠ موظف جلهم من حملة الشهادة الابتدائية.

ويمكن للقانون ان يلعب دوراً مهماً في هذه القضية من خلال وضع شروط صارمة وقيود تلزم ذوي الشأن ان يكونوا موضوعيين في اختيار العناصر وتوظيفها خدمة للصالح العام.

ونحن نعتقد ان (الضمير) الحي هو وحده القادر على تلبية هذه الرغبة الملحة، ونقصد بذلك الضمير الحي لمن بيده القرار ان عليه ان يحتكم لضميره في مسالة المفاضلة بين صاحب الخبرة وبين من لا يملكها.

ماذا قال الصناعيون

وللصناعيين في القطاع الصناعي الخاص رؤيتهم لقضية الخبرة وقد استطلعنا رأي اثنين من الصناعيين أولهما المهندس عامر محمود جابك الذي قال(الخبرة الصناعية يمكن تطويرها، والإبداع في العمل الصناعي يكون ممكناً وعندما يكون المردود الإجمالي للإنتاج مجدياً سيكون هناك حافز نحو التطور وبعكس ذلك فان المعوقات تحول دون القيام بأي توجه يمكن ان يؤدي الى التطوير .

والخبرة بالتأكيد محدودة بسبب الفترة المظلمة التي عاشها الصناعيون طوال العقود السابقة بعد الثمانينيات وانعدام الصلة مع العالم الخارجي والتقدم التكنولوجي وتطور المعلوماتية ووسائل الإنتاج وبقاء الصناعي العراقي أسير ماكنته القديمة بانتظار الفرج).

وأكد رياض جليل صلال ضرورة الاستعانة بخبرات الآخرين (لاشك ان الخبرة لأي فرد وفريق عمل تمثل الخزين الستراتيجي لإدامة عمله ومن أساسيات الاحتفاظ بها هو ديمومة العمل في نفس المجال لان تراكمها يولد ابتكارات غير متوقعة من دون الاستعانة بخبرات الآخرين، فمن الممكن الاستفادة من تجارب الآخرين للحصول عليها اختصاراً للوقت وتحاشياً للوقوع في بعض الأخطاء، فمثلاً في بولندا حصل تغير كبير في السياسة الاقتصادية تأسست على أثره رابطة جماهيرية وانتشرت فروع لها في بقية المدن وهي تقوم بدعم وتطوير اعمال اصحاب المشاريع لاستثمار افكارهم في بناء الاقتصاد المحلي وتطورت هذه الرابطة لتصبح مؤسسة حكومية بسبب النتائج الايجابية التي حققها لذلك من الضروري جداً ان نستعين بخبرة الاخرين لتطوير عراقنا الجديد.

الدولة والخبرة

ماهر محمد الربيعي "مدرس رياضة" في الحلة دعا الى ان تتدخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتطوير الخبرة وحمايتها فقال:"ان بعض الجهات تربط الخبرة بالعمر وهي عملية لها وجهان فموهبة القيادة عامل مكمل للخبرة، وهناك اشخاص موهوبون لقيادة مفصل ما من مفاصل مؤسسة بينما الخبرة لا تعتمد على قدرة الفرد ويجب ان تتدخل مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية لتطوير عامل الخبرة عن طريق الدورات في دول متقدمة في كل مجالات العمل، وعلى مؤسسات الدولة ان تشخص، بدراسة علمية وشفافة، الاشخاص الموهوبين بعيداً عن الميول والاتجاهات، وبذلك نستطيع ان نخلق جيلاً جديداً من القادة من جميع النواحي العلمية والاخلاقية لقيادة عراق جديد".

تدخل المرأة

واذا كان ذوو الخبرة والكفاءة من الرجال يعانون الاهمال وعدم فسح المجال لهم فان المرأة تعاني المزيد بسبب النظرة المتخلفة لقدراتها والتي مازالت تفعل فعلها في نظر شرائح قليلة من المجتمع وقد التقينا الانسة عذراء البكري- خريجة علوم فيزياء، واستطلعنا رأيها فقالت "انا خريجة فرع الفيزياء ولكنني اعمل في مجال الحاسبات، هذا غير طبيعي فالمفروض ان اعمل في مختبر فيزيائي أو في الاقل اعمل بالتعليم هذه ناحية، والناحية الاخرى، ان تقييم كفاءة المرأة وخبرتها يصطدم اساساً بنظرة المجتمع المتخلفة لها واذا كان أصحاب الخبرة من الرجال مهمشين ولا احد يهتم بهم فلك ان تتصور حال المرأة ! لذا أتمنى بصفتي امرأة المساواة في مجال العمل بين الرجل والمرأة وتطوير نظرة المجتمع الى ما تتمتع به المرأة من قدرات على الخلق والابتكار، وتقييم النساء ممن يملكن خبرات ثقافية أو علمية أو اجتماعية أو تكنولوجية أو طبية واعتبار القطاع النسوي قطاعاً حيوياً في كل عملية تنمية بشرية في المجتمع.

وبعد..

ان استمرار ضياع الخبرة العراقية يدعو المسؤولين في الدولة الى الشروع بإعادة النظر في واقع حال الخبرة العراقية من حيث دراسة واقعها وتشريعاتها في منظومة القوانين العراقية وتطوير الموجود منها بما يفضي الى الحفاظ عليها، ويفسح المجال لتراكمها ونموها، وتكريس ثقافة تعنى بتطوير الخبرة وتقديرها، وتوقف هجرة العقول العراقية الى الخارج، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تسهم بقسط كبير باتجاه تشخيص واقع الخبرة العراقية كنقابات المهندسين والأطباء والمعلمين والصحفيين والجمعيات العلمية واستحداث برامج ومشاريع للعناية بالخبرة فضلاً عن أقسام علوم النفس والاجتماع والإدارة والاقتصاد في الجامعات العراقية، ومراكز البحوث.

تحت الضوء

الترشيد المعكوس للطاقة الكهربائية

موسى جعفر السماوي

ايتدأ بدعوة منتسبي وزارة الكهرباء لزيارة منطقة (سيد سلطان علي) ليطلعوا عن كثب على حجم معاناة العراقيين وهم يعدون مئات الالوف من الدنانير ثمناً باهظاً لمولدات رديئة الصنع المتراكم منها في ورش التصليح اكثر اضعافاً من الجديد المعروض، تضاف إليها مشقة الحصول على وقودها الذي بات سلعة مستوردة. وتزداد مشقة الحياة لاسيما الاقتصادية والاجتماعية جراء التركة الثقيلة الموروثة عن حكم الدكتاتورية البعثية مضافة اليها مأساة الغزو والاحتلال الاجنبي الذي نجم عنه فقدان السيادة الوطنية ودمار البنى التحتية والخدمية وإفساح المجال رحباً امام ارباب الجريمة لممارسة جرائم نهب المال العام والقتل والاختطاف والاغتصاب والارهاب بكل تفاصيلها المنظمة والمخطط لها من الداخل والخارج. الاجهزة الحكومية عبر سنتين ما قدمت حلولاً جذرية لهذه المشكلة وانشغل البعض من اربابها بالعملية السياسية والتنافس على المناصب . انه درس سيقود الشعب في المرة المقبلة الى اعطاء صوته للقوي الامين بفكرة المتسم بالنزاهة والحسم.

والطاقة الكهربائية لا تقتصر اهمية استمرارها على المنازل وحسب بل تتعداها إلى المرافق الصناعية الصغيرة والورش التي تفتح صباحاً ويبقى اربابها يتسكعون وقد ينتهي معظم النهار(ولا تأتي بنت السلطان!) مما احدث بؤساً في المنازل وانخفاضاً بالمستوى المعيشي للعائلات التي ارتبطت لقمة عيشها بالكهرباء.. وفي يوم ما سيستغني الناس عن أي حكم يغلق ابواب أرزاقهم.

والكهربة التي هي دليل التقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي اقتصر عمل وزرائها على ترشيدها جذرياً وفق برمجة تزداد فيها ساعات القطع الى ثلاثة اضعاف ساعات التشغيل التي تتخللها انقطاعات (زيادة الحمولة) ويستمر الحديث عن مبررات الازمة مع وعود بتحقيق اجراءات ومشاريع متنوعة لحلها. وتعود بي الذاكرة الى ما كان عليه المشهد في ظل حكم دكتاتورية البعث الضال عندما كانت كل تفاصيل الحياة تمر بازمات متعاقبة يفتعلها صدام ونظامه بكل صغيرة وكبيرة ليفرض عليها نهجه السياسي البليد مما أرهق العراقيين وحملهم على قضاء نهارهم في الوقوف (بطوابير) طويلة للحصول على أبسط متطلبات الحياة. ولم ينس الناس الصوندات التي كان جلاوزة خال صدام يلوحون بها بوجوه الواقفين (بالطابور) بقصد اذلالهم وارهابهم. لكن الوزير محمد عايش- الذي عينه صدام وزيراً للصناعة التي كانت الكهرباء من قطاعاتها لغرض شرائه- حل ازمة انقطاعات التيار الكهربائي التي لم تكن (بثخن) الترشيد الحالي من دون ان يطلق يد لجنة الفساد (المشتريات) لكتابة قوائم بمشتريات وهمية ولم يقدم تبريراً للانقطاعات انما فك ارتباط الكهرباء بالسياسة مما ادى الى استقرارها وظهرت على شاشة التلفاز عبارة تدعو المواطن الى ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية. حبذا لو عملت الوزارات كلها متضامنة لفك ارتباط التدخل الامريكي بشؤون حياتنا والمباشرة بالاصلاح الجدي والحاسم للواقع المأساوي الذي يزداد تعقيداً بسبب ربطه رهينة بالعملية السياسية املنا ان تكون تصريحات السيد وزير الكهرباء- التي اوحت للناس بان المسألة في غاية التعقيد (أي ملصومة)- تخفي وراءها تهيئة جادة لنجاح جميل وان الوزارة بصدد اعداد مباغتة تنهي فيها الترشيد المعكوس للطاقة الكهربائية.

شابان تحدثا لـ المدى عن تجربة عصيبة:

هكذا نجونا من قبضة الذباحين!

عبد الزهرة المنشداوي

"كنا انا واخي وصديق لنا من الاخوة الكرد داخل سيارة كيا أقودها في مدينة الكاظمية وبالتحديد في شارع المحيط عندما ضايقني احدهم بسيارة حمل (كيا) ايضاً وعلى ظهرها خوص نخيل ونبات (حلفاء) لايزال طرياً كانت مضايقة صاحب هذه السيارة لنا غير طبيعية أدركت .. وادرك معي اخي وصديقي اننا مقبلون على تجربة عصيبة.. ربما مع ارهابيين" هكذا ابتدأ محمد (٢٥عاماً) حديثه معي كانت ذراعه لاتزال مربوطة بلفاف ابيض وأضاف:" بعد ذلك لمحت سيارة من نوع برازيلي بيضاء تتجاوزني وتتجاوز سيارة الحمل التي امامي ثم تقف معترضة لنتوقف بعدها بسياراتنا الثلاث".

ظهور مفاجئ

عشرة ملثمين ظهروا امامي فجأة امطروا سيارتنا بوابل من الرصاص، رد عليهم شقيقي بالمقابل بمسدس اوتوماتيكي كان يحمله لمثل هذه المواقف الى ان نفد منه عتاده توجهوا نحو سيارتنا بسرعة وفتحوا ابوابها.

كان الدم ينزف من ذراعي بعد ان اصابني احدهم برصاصة في حين كان رشيد صديقنا غارقاً في بركة الدم التي تجمعت اثر اصابته بخمس اطلاقات نارية .

طلبوا منا ان ننبطح على أرضية السيارة ثم بعد ذلك عصبوا أعيننا ما بين معمل النسيج وتفرع شارع يقود الى جسر المثنى وجدنا أنفسنا اسرى جماعة إرهابية شعرنا بأنها تقودنا على الطريق الذي يربط ما بين جسر المثنى وشارع المحيط وقد حدسنا ذلك حدساً بعد ان انهالوا علينا بالضرب بأخامص بنادقهم، وكانت الدماء تسيل منا بغزارة حتى من شقيقي الذي لم يصب بعيار ناري كانت دماؤه غزيرة نتيجة الضربات التي كيلت له بأخمص البندقية.

دخلنا بعدها بستاناً وعند نزولنا قيدوا ايدينا برباط ثم بطحونا على الأرض . لقد قدرنا المسافة التي قطعناها من نزولنا الشارع بحوالي المئة متر.

تحدث احدهم لنا "والجميع ينادونه بلقب الشيخ" يقول: حكمت المحكمة عليكم بالإعدام لأنكم عملاء الامريكان .

يقول محمد فأجبته وانا منبطح على الأرض قائلاً: - نحن ناس لا نرغب بالامريكان ولسنا عملاءهم .

اجاب :لقد حكمنا عليكم بالاعدام لتكونوا عبرة للآخرين.

وكان الذي يفصل ما بيننا وما بين لحظة الإعدام هو حضور (أمير الأمراء) ليصادق على الحكم كما فهمنا ولكن من حسن الحظ ان (أمير الأمراء) هذا لم يحضر وكان شيخهم قد وضع سيفه على مؤخرة عنقي وشعرت ببرودة نصله برغم ارتفاع دؤجة الحرارة، وسرت في جسدي قشعريرة لم اعهدها من قبل، وجلب انتباهي انهم حين يتحدثون فيما بينهم ويرد اسم الزرقاوي وابن لادن يسبقون اسم الزرقاوي بعبارة (حفظه الله ورعاه) ووضع السيف على رقبتي ثانية ثم قال والسيف لايزال يكهرب جسدي، ننتظر امير الامراء لتنفيذ الحكم!

كنا داخل بيت في بستان فلقد سمعت صوت اطفال يلعبون وامرأة تخبز في تنور ، لقد سمعنا اذان العصر واذان المغرب ونحن منبطحون على الأرض وأيدينا مربوطة وعيوننا معصوبة"

في اثناء حديث (محمد) دخل شقيقه مالك الذي يكبره بخمس سنوات والذي تبادل النيران مع الإرهابيين ليشترك بجانب من الحديث فيقول: الدم الغزير الذي نزفناه وتلطخت به ثيابنا أعطى فكرة خاطئة للإرهابيين وظنوا بأننا لا نقوى على الحراك ثانية.

من ناحيتي فالدماء التي غطتني لم يكن سببها عيار ناري بل الضربات التي كالوهالي بأعقاب بنادقهم واخي محمد اقتصرت اصابته على ذراعه فقط باستثناء صديقنا الذي ثقبت جسده خمس اطلاقات نارية ثلاث منها في بطنه واثنتان في ظهره وكان في حالة لا يحسد عليها) ويواصل مالك حديثه:

سوء تقديرهم انقذنا!

المهم انهم كانوا متأكدين من اننا لا نستطيع النهوض ثانية، ان لم نمت من اصابتنا لذلك فكوا اربطة ايدينا بعد ان اشتكيت لهم من الم في الذراع، لكنهم لم يرفعوا العصابة عن اعيننا.

وقد تركوا عشر بنادق قربنا بعد ان انتزعوا ذخيرتنا، فشعرنا بانهم قد ابتعدوا عنا وجرى بينهم كلام فهمنا منه ان لديهم اسرى آخرين.

عند مغادرتهم اوهموا اننا قرب نهر وحين شعرنا بأننا وحدنا وتيقنا من ذلك تماماً سارعت الى رفع الغطاء عن عيني لاجد نفسي في باحة بيت داخل بستان ليس بعيداً عن شارع المحيط وفي شارع فرعي اعرفه. تكثر فيه البساتين من الجانبين ..

تدخل محمد بالحديث ليذكر لنا ان احدهم قال ان علينا ان نعطيهم (دفتراً) من اجل اطلاق سراحنا ولكن رد عليه آخر بقوله لو كانوا يملكون هذا المبلغ لما سكنوا بمدينة الصدر!

على ذكر المال كان معنا مبلغ نحن الثلاثة مقداره ثلاثمئة الف دينار وضعوا كل مبلغ امام رأس صاحبه .

الهروب من تحت سيف الارهاب

وعاد مالك ليقول:

عندما تيقنت تماماً بان الارهابيين ابتعدوا عنا قلت لشقيقي بان علينا الهروب فوافقني على ذلك فتعاونا على حمل صاحبنا المصاب وسرنا وسط الظلمة وقطعنا مسافة لنجد انفسنا على رصيف الشارع الفرعي لشارع المحيط مرت من امامنا سيارة اعترضناها لتقف لكن صاحبها أبى ذلك.

سيارة اخرى اذعنت لنا فتوقفت لكن السائق بهت حين رأى الدماء تغطي ثيابنا وزميلنا مطروحاً جانباً فاخبرناه بان سيارة صدمته وذهبت بسرعة وطلبنا منه التوجه الى المستشفى فتوجه الى مستشفى الكاظمية وانزلنا امام الباب الرئيس احدهم اشار علينا بالدخول لكنني امتنعت واخبرته بأننا سوف نتوجه الى مستشفى الكندي، فعلت ذلك خوف الملاحقة من قبل هذه العصابة لكننا لم نذهب لمستشفى الكندي بل ذهبنا الى مستشفى اليرموك للتمويه واتصلت بقوات الامن من هاتفي المحمول الذي جئت به معي والذي اخرجوه من جيبي ووضعوه امامي مع الاوراق التي كنت احملها ومبلغ المال.. ومن خلال الهاتف كان الحرس الوطني يتوجه بإرشادي للمكان.ز بعدها اخبرت بانه قد تم القبض على البعض منهم.

* سائق (تاكسي) ينقذهم في اللحظة الحرجة

*الاحتجاز تم في بيت قريب من (الكاظمية) يلعب في باحته الاطفال!

*الارهابيون يطلبون (دفتراً) فدية

الارهابيون يعظمون بن لادن والزرقاوي